

## رسالة مفتوحة من المجتمع المدني إلى المفوض بريتون

التفسير الدقيق لقانون الخدمات الرقمية ذو أهمية خاصة عندما تكون حياة الناس معرضة للخطر في غزة وإسرائيل

عناية المفوض الأوروبي للسوق الداخلية تييري بريتون،

نحن، المنظمات الموقعة أدناه، نكتب إليكم ردًا على أربع رسائل وجهتموها مؤخرًا إلى Meta و X و TikTok ومؤخرًا إلى YouTube، فيما يتعلق بنشر المعلومات المضللة والمحتوى غير القانوني على منصاتهم في سياق النزاعات المسلحة وعمليات القتل وغيرها من أشكال العنف في قطاع غزة وإسرائيل.

نحن نفهم مدى الشعور بضرورة الإجراء العاجل وفي وقته، حيث تسعون إلى ضمان عدم استمرار نشر أي محتوى عبر الإنترنت يعتبر غير قانوني بموجب قوانين الاتحاد الأوروبي أو الدول الأعضاء على منصات الإنترنت الكبيرة جدًا في الاتحاد الأوروبي، وفي أوقات النزاعات المسلحة بشكل خاص، يجب إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وحمايتهم على قدم المساواة مع الالتزام الصارم بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما نرحب أيضًا بالجهود الحثيثة التي تبذلها المفوضية الأوروبية لضمان امتثال X بشكل كامل لقانون الخدمات الرقمية، فطلب معلومات حول النشر المزعم للمحتوى غير القانوني والمعلومات المضللة على المنصات يقع بالتأكيد تحت قانون الخدمات الرقمية، وفي حين أننا نشعر بالقلق إزاء احتمال عدم امتثال Meta، وعلى وجه الخصوص X، لقانون الخدمات الرقمية إلا أننا نشعر بالقلق بشأن التفسير المطروح للقانون في هذه الرسائل.

أولاً: تشير الرسائل إلى الترادف الخاطئ بين معاملة قانون الخدمات الرقمية للمحتوى غير القانوني و"المعلومات المضللة"، فالمعلومات المضللة هي مفهوم واسع ويشمل محتوى متنوعًا يمكن أن يحمل خطرًا كبيرًا على حقوق الإنسان والخطاب العام، ولا يعتبر المعلومات المضللة غير قانونية تلقائيًا ولا يحظرها في حد ذاتها القانون الأوروبي أو القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ وفي حين أن قانون الخدمات الرقمية يحتوي على تدابير تستهدف المحتوى غير القانوني عبر الإنترنت، فإنه يطبق بشكل أكثر ملاءمة نهجًا تنظيميًا مختلفًا فيما يتعلق بالمخاطر النظامية الأخرى، والذي يتكون في المقام الأول من التزامات العناية الواجبة التي تقع على عاتق مسؤولية المنصات الإلكترونية الكبيرة جدًا والشفافية المنصوص عليها قانونيًا، ومع ذلك، تركز رسائل بريتون بقوة على الإزالة السريعة للمحتوى بدلًا من تسليط الضوء على أهمية التزامات العناية الواجبة التي تنظم أنظمة وعمليات المنصات الإلكترونية الكبيرة جدًا، ونحن ندعو المفوضية الأوروبية إلى الاحترام الصارم لأحكام قانون الخدمات الرقمية والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتجنب أي خلط في المستقبل بين هاتين الفئتين من التعبير.

ثانيًا: لا يتضمن قانون الخدمات الرقمية حدًا أقصى لموعد إزالة المحتوى أو فترات زمنية يتعين على مقدمي الخدمة الرد خلالها على إخطارات المحتوى غير القانوني عبر الإنترنت، وينص على أنه يتعين على مقدمي الخدمات الاستجابة في الوقت المناسب وبطريقة جديّة وغير تعسفية وموضوعية، ولا يوجد أيضًا أي أساس قانوني في قانون الخدمات الرقمية يبرر طلب الرد عليك أو على فريقك في غضون 24 ساعة؛ علاوة على ذلك، من خلال إصدار مثل هذه الرسائل العامة باسم إنفاذ قانون الخدمات الرقمية، فإنك تخاطر بتقويض سلطة واستقلال فريق إنفاذ قانون الخدمات الرقمية التابع DG Connect (الإدارة العامة لشبكات الاتصالات والمحتوى والتكنولوجيا).

ثالثًا: لا يفرض قانون الخدمات الرقمية على مقدمي الخدمات أن يلتزموا "بتنفيذ سياساتهم الخاصة بشكل متسق ومستمر"؛ وبدلًا من ذلك، فإنه يتطلب من جميع مقدمي الخدمات التصرف بطريقة موضوعية ومنتاسبة ومتسقة عند تطبيق وإنفاذ القيود وفق الشروط والأحكام الخاصة بكل منهم، كما يتطلب من منصات الإنترنت الكبيرة جدًا أن تعالج الآثار السلبية الكبيرة على الحقوق الأساسية الناجمة عن هذه الشروط بشكل مناسب، وغالبًا ما تتجاوز هذه الشروط والأحكام القيود المسموح بها وفق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ويؤدي ضغط الدولة لإزالة المحتوى بسرعة بناءً على شروط وأحكام المنصات إلى المزيد من المنع الوقائي أو الزائد عن الحد للمحتوى القانوني بالأساس.

رابعًا: بينما يلزم قانون الخدمات الرقمية مقدمي الخدمات بإبلاغ سلطات إنفاذ القانون أو السلطات القضائية على الفور إذا

كان لديهم علم أو اشتباه في جريمة جنائية تنطوي على تهديد لحياة الناس أو سلامتهم، فإن القانون لا يذكر فترة زمنية محددة ناهيك عن فترة 24 ساعة، كما تدعو الرسائل أيضاً Meta و X إلى التواصل مع سلطات إنفاذ القانون ذات الصلة واليوروبول، دون تحديد الجرائم الخطيرة التي تحدث في الاتحاد الأوروبي والتي من شأنها أن توفر أساساً قانونياً وإجرائياً كافياً لمثل هذا الطلب،

ويجب الدفاع بقوة عن حرية التعبير والتدفق الحر للمعلومات أثناء النزاعات المسلحة. إن القيود غير المتناسبة على الحقوق الأساسية قد تؤدي إلى تشويه المعلومات التي تعتبر حيوية لاحتياجات المدنيين المحاصرين في الأعمال العدائية ولتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع المستمرة التي يمكن أن تشكل الأساس للأدلة في الإجراءات القضائية المستقبلية، وتظهر التجربة أن الحلول قصيرة النظر التي تلمح إلى الطبيعة الإجرامية لـ "المعلومات الكاذبة" أو "الأخبار المزيفة" - دون معايير إضافية ستؤثر بشكل غير متناسب على الجماعات المضطهدة تاريخياً والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين يناضلون ضد المعتدين الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

ونود أن نكرر دعمنا للتنفيذ القوي لقانون الخدمات الرقمية؛ ولكن هذا التنفيذ يجب أن يتبع دائماً الإجراءات القانونية الواجبة على النحو المنصوص عليه في القانون.

نبقى رهن إشارتكم لأية أسئلة قد تكون لديكم. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

Access Now .1

ARTICLE 19 .2

AlgorithmWatch .3

ApTI .4

7amleh .5

Bits of Freedom .6

Centre for Democracy & Technology, Europe Office .7

Digitale Gesellschaft (DE) .8

Electronic Frontier Foundation .9

Electronic Frontier Finland .10

Epicenter.works .11

European Center for Not-for-Profit Law (ECNL) .12

European Digital Rights (EDRi) .13

Foundation The London Story .14

Homo Digitalis .15

INSM Foundation for Digital Rights .16

IT-Pol Denmark .17

|  |     |
|--|-----|
| Justitia/Future of Free Speech             | .18 |
| Kandoo                                     | .19 |
| Masaar-Technology and Law Community        | .20 |
| Mnemonic                                   | .21 |
| Mozilla Foundation                         | .22 |
| Network in Defense of Digital Rights (R3D) | .23 |
| Panoptikon Foundation                      | .24 |
| Poliscope                                  | .25 |
| Search for Common Ground                   | .26 |
| SMEX                                       | .27 |
| WHAT TO FIX                                | .28 |